أثر الضغوط الحضرية على التنشئة الاجتماعية

أ.د. مصطفى عوفي - جامعة باتنة، الجزائر

د. رضا سلاطنية - جامعة سوق اهراس ، الجزائر

الملخص:

نتيجة للتحولات الكبرى التي عرفتها الجزائر خلال القرن العشرين وخاصة العقود الأخيرة منها، تحولات إن لم نقل تغيرات مست جميع الجوانب الحياتية منها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والسياسية. وأحدثت تحولات بنيوية مست مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقت نفسه ، وأثرت على المدينة هذه الأخيرة أصبحت تطرح العديد من الإشكالات العميقة من قبيل الاختلالات المجالية وعدم تجانسها وانتشار مدن الصفيح والأحياء العشوائية والفقر والبطالة والإقصاء والتهميش والاقتصاد الحضري غير الرسمي وتدهور المنظومة البيئية.حتى أضحت ميزة للمدينة ألجزائرية هذه الإشكالات العويصة أصبحت تشكل تحديات حقيقية تحول دون بلوغ أي تنمية حضرية متكاملة أو تهيئة عقلانية للمجال الحضري.

Abstrac:

Algeria has witnessed shifts or changes on the urban field level, in the past decades. These changes touched the social, cultural, political and economic aspects of life, and caused structural transformations that affected the socialization institutions in the city. This latter has posed many deep problems through spatial imbalances and lack of homogeneity and the proliferation of shanty towns and slums, poverty, unemployment, exclusion, marginalization, the informal urban economy and the deterioration of the environmental system. Hence it has become a feature of the Algerian city. All these difficult problems formed the real challenges that prevented the achievement of any urban development or rational adaptation in the urban field.

مقدمة:

كان للتحولات التي مست البناء الاجتماعي الجزائري في العقدين الماضيين آثار طالت كل المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية والحضرية ، و لعمقها و إفرازاتها الخطيرة عبر عنها بالمشكلات الاجتماعية ذات الصلة الوطيدة بكل من الأسرة والتنشئة الاجتماعية في الوسط الحضري ،ومن خلال هذه التغيرات انعكست على تركيبة الأسرة ووظائفها و أثرت على

خصائصها ونظام حياتها، وعلاقتها بأبنائها ومدى مساهمتهم في جعلها أسرة سعيدة و ناجحة مع أبنائها وعلاقاتها مع مختلف الأطراف، أو جعلها أسرة فاشلة مفككة الروابط والعلاقات و أفرادها عرضة للانحراف والضياع خاصة إذا فشلت أو جهلت بأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية الصحيحة والسليمة.

1- المجال الحضري والاختلال المورفولوجي :

يعتبر تطور المدن واحدا من ابرز مظاهر الحياة في القرن العشرين ومازال نمو المدن وتطورها متواصلا في العقود القادمة إلى درجة يختفي معها اى تنظيم مجالي أخر،وما لهذا التطور من اثر ليس على عادات الناس وتقاليدهم وأنماط سلوكهم بل على أنماط تفكيرهم ،ومع هذا فان انتشار المدن كظاهرة عالمية ايجابية، فانه بالمقابل ارتبط بظواهر أخرى سلبية أثرت على حياة الناس داخل المدن (كالبطالة ،الفقر ،أزمة السكن ،الاكتظاظ السكاني ،التجمعات العشوائية ،انتشار الجريمة والانحرافات ،اللامساواة ، تردى أنظمة الصرف الصحي، نقص المياه الصالحة للشرب ،الأزمات البيئية، والتلوث بشتى أنواعه) ولهذا ففي عام 1975كان 39 بالمائة من سكان العالم يقطنون المدن والمراكز الحضرية ،وارتفعت هذه النسبة إلى 50 بالمائة عام 2000 ويتوقع أن تصل إلى 63 بالمائة عام 2025،أما في عالمنا العربي فيشكل سكان المدن فى نهاية القرن ما يزيد على 90 بالمائة من مجموع السكان في كل من الكويت وقطر والبحرين ،وبين 80 بالمائة و89 بالمائة في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة والسعودية وجيبوتي، وبين 70بالمئة و79 بالمائة في كل من العراق والأردن ، وبين 50بالمئة و69 بالمائة في كل من الجزائر وتونس وسورية والمغرب وموريتانيا ،و46بالمئة في مصر ودون 40بالمئة في اليمن والسودان والصومال[1]، وهذا العدد مرشح للزيادة في السنوات القادمة إذ يشكل اتجاها عالميا وليس محليا ومن هنا كيف سيكون مستقبل الإنسان في المجال الحضري الذي ضل يعاني ولازال يعاني من الاختلال وعدم التجانس المجالي والتفاوت بين بنياته الجمالية والاجتماعية والاقتصادية... ناهيك عن الفروق والتفاوتات الحادة للتنمية الموجودة بين المدن و الأرياف وما يترتب عنها من تزايد عدد المهاجرين نحو المدن وحرمان العالم القروي من جزء من طاقته الحيوية ورأسماله البشري الغني. وإذا ما تتبعنا صيرورة التحضر بالجزائر مثله مثل باقي دول العالم الثالث، فإننا سوف نلاحظ بأن ظاهرة التحضر فيه لم تأتي نتيجة لنمو طبيعي وتحول عادي في بنياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية... وإنما جاء نتيجة لتدخل الأجنبي مع حركة التوسع الإمبريالي في بداية القرن العشرين، مما أدى إلى ظهور تفاقم الاختلالات بنيويا ومجاليا لعل أهمها هو تكريس التبعية بمختلف أشكالها سواء منها الدولية في إطار علاقات التبادل اللامتكافئة بين الجزائر والدول الرأسمالية أو الداخلية في إطار العلاقات اللامتكافئة بين الريف والمدينة التي كان من

[1] د عبد العالى دبلة :مدخل الى التحليل السوسيلوجى دار الخلدونية الجزائر ط1 سنة 2011 ص212-213

نتائجها تحول عدد كبير من سكان الجزائر بين عشية وضحاها من سكان ريفيين إلى سكان حضريين يقطن جزء منهم في مدن الصفيح والأحياء غير المخططة والعشوائية .، وإذا ربطنا الظاهرة الحضرية في الجزائر على المستوى الماكرو سوسيولوجي والتاريخي فإن أول ما يمكن ملاحظته هو أن تشكل الظاهرة الحضرية ونشوءها لم يأتي صدفة، بل جاء كحقيقة تاريخية فرضتها شروط التوسع الإمبريالي. مع العلم أن ظاهرة ألتحضر هي ظاهرة تاريخية في المجتمع الجزائري قبل مجيء الاستعمار. وبالتالي فإن مختلف الإشكالات التي أضحت تعاني منها المدينة الجزائرية هي بالأساس موروثة عن عهد ألاستعمار بالإضافة إلى بعض العوامل الداخلية ألأخرى لعل أهما التزايد الديمغرافي لسكان الجزائر في العقود ألأخيرة وارتفاع معدل الهجرة الريفية نحو المدن وارتفاع معدل البطالة والفقر... فضلا عن فشل سياسات الدولة في علاج مشكلة الأحياء العشوائية والتى تميزت بها اغلب مدننا. بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى كضعف وثيرة النمو ألاقتصادي وسياسية التقويم الهيكلي التي زادت من تعميق الاختلالات البنيوية في المجتمع الجزائري. وتأزم الوضعية الاجتماعية على حساب التطلع إلى تنمية اقتصادية مجهولة الأفق، والتي لم ينل منها الإنسان الجزائري سوى الفقر والبطالة و والتهميش والإقصاء والتشرد...إن إشكالية التحضر في الجزائر وما يرتبط بها من إشكالات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية وسياسية ومجالية... أضحت من بين الإشكالات الكبرى التي تواجه تطبيق الخطط والاستراتيجيات التنموية، غير أن خصوصية التحضر فى الجزائر، تجعل من مسألة التنمية الحضرية بل التنمية في معناها العام أمر صعب التحقق نظرا لجسامة الإشكالات التي أضحت تعاني منها المدينة كفضاء وإطار ترابي ومجالي وببنية مورفولوجية مركبة تجمع بين أكبر من خاصية من خصائص التحضر، بحيث لم تتضح بعد وبشكل جلي مميزات وخصائص التحضر والحضرية في مدننا ، التي تتشكل من فسيفساء من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية تجعلك من الصعب عليك التمييز بين ما هو ريفي- وبين ماهو حضري- مديني. ،وغير خافي وبنظرة متأنية لواقع المدينة في الجزائر نجد أن الأحياء العشوائية الحضرية سوف تسلم إلى حقيقة هامة مؤداها أن هذه الأحياء تمثل تشوها حضريا ونسيجا اجتماعيا غير منسجم ومن ثمة تميل الدراسات الاجتماعية الحضرية إلى ربط المجال المتخلف والعشوائي بالفئات الدنيا التى تعيش ظرفا فيزيقية واجتماعية متردية تتمثل على الخصوص فى تدنى المستوى المعيشي والتكدس السكاني والبطالة ونقص التغذية وانتشار العنف والافتقار إلى قنوات الصرف الصحي والمياه النقي الصالحة للشرب وتراكم الأوساخ وتكاثر الحشرات.[1]

1/1السياسات التخطيط حضري و استراتيجيات ألإسكان: إن الحصول على مأوى آمن وصحي يعد أساسًا للرفاه الاجتماعي للشعوب كما تعد سياسات واستراتيجيات الإسكان أساسًا لضمان الحصول على السكن اللائق والمأمون .ومن جهة أخري فإن عملية تطوير سياسات واستراتيجيات

[1] اد إسماعيل قيرة:اى مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة ،جامعة منتورى، قسنطينة ، ص 19.

الإسكان المناسبة ، والتي تعمل على تيسير تحقيق متوازن ما بين مستويات العرض والطلب على المساكن لكافة شرائح المجتمع ، كما تعمل على توازن فيما بين متطلبات الإسكان والاستدامة البيئية فيما يعد تحدياً لعملية التنمية يوازي التطبيق الناجح لهذه السياسات والاستراتيجيات ،.و ضمان الحيازة وتوفير المساكن بأسعار مناسبة . تشكل قضية ضمان الحيازة نقطة دخول إستراتيجية للحد من ظاهرة الفقر وانتشار الأحياء ألعشوائية وقد أشارت التجارب بأن ضمان الحيازة يمكن أن يوفر حافزًا كبيرًا للفقراء في المناطق الحضرية للاستثمار في مساكنهم والنجاح في تأمين خدمات البنية التحتية .وحين يرافق ذلك تدابير أخري كالحصول على الائتمان، واتباع نهج تدريجي عوضًا عن نهج صارم لمعايير البناء فإن ضمان الحيازة لفقراء المناطق الحضرية يمكن أن ينشئ رأس مال وتوظيفه لخلق فرص العمل وزيادة الدخل. غير أن قضية الحيازة الآمنة بحد ذاتها لا تنهي مشاكل التشرد والفقر وانتشار الأحياء ألعشوائية ومشاكل البيئات غير المأمونة للعيش ورداءة واهتراء نوعية ألمساكن، بيد أن هذه القضية تعد جزءًا أساسيًا لنجاح استراتيجيات المأوى الموجهة لصالح الفقراء[1]. وبهذا الصدد بدا العمل في الجزائر منذ 1975 على تلبية حاجيات السكن المتزايدة باستمرار وتنشئ اختياريا اذ كان المشروع السكنى موجه لاستعاب 400 مسكن وإجباريا إذا كان المشروع مخصص 1000 وحدة سكنية فما فوق هذا مما جعل العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة تستفيد من هذه المشاريع الحضرية وقدر عدد الوحدات المنجزة في إطار هذه العملية إلى غاية 1990 مليون سكن جماعي بصيغة العمارات[2] وفى الإطار نفسه نحو إيجاد دور جديد لنظم التخطيط الحضري شهدت نظم التخطيط الحضري تغيرات بسيطة منذ نشأتها قبل حوالي المائة عام، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك التغيير ألبسيط فقد لوحظ وجود عدد من البلدان التي اعتمدت بعض المنهجيات المبتكرة خلال العقود الأخيرة الماضية، والتي تضمنت كلاً من :التخطيط العمراني الإستراتيجي، واستخدام التخطيط العمراني لدمج المهام الخاصة بالقطاع العام وإيجاد بعد إقليمي، ومنهجيات جديدة لتنظيم وإدارة الأراضي، والعمليات التشاركية وإنشاء الشراكات على مستوى المناطق السكنية، واعتماد أشكال جديدة للتخطيط الرئيسي التصاعدية والموجهة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتنفيذ عمليات التخطيط الهادفة إلى إيجاد أشكال عمرانية جديدة كالمدن المدمجة وأشكال التحضر الجديدة. بيد أن هنالك العديد من البلدان النامية والتي لا تزال تتبع النماذج القديمة للتخطيط الرئيسي، وهنا، تبرز مشكلة أساسية ضمن هذا النهج والتي تتمثل في الإخفاق في استيعاب أسلوب حياة الغالبية السكانية في المدن التي تشهد وتيرة متسارعة من النمو حيث تنتشر مظاهر الفقر والتنمية غير المنظمة على نطاق واسع، كما أن هذه الأشكال عادة ما كانت تساهم في

[1] المؤتمر الاقليمى:سياسات الاسكان نحوتنمية اسكانية مستديمة ، المرجع نفسه .

[2] المرجع نفسه .

نشوء مظاهر التهميش الاجتماعي والعمراني بشكل مباشر[1]. هذا من ناحية أما من الناحية ثانية، فإن نظم التخطيط الحضري المتبعة في العديد من أنحاء العالم لا تزال غير مهيأة للتعامل مع هذه التحديات وغيرها من التحديات الحضرية الناشئة في القرن الحادي والعشرين، ولذلك، فقد برزت حاجة ملحة لتنفيذ الإصلاحات ضمن هذه النظم. وهنالك العديد من العوامل الرئيسية والتي تساهم في تشكيل مدن القرن الحادي والعشرين، والتي يتعين معالجتها من خلال نظم التخطيط الحضري ألمستقبلية وتتضمن أولى هذه العوامل التحديات البيئية التي تتمثل في ظاهرة تغير المناخ والاعتماد المفرط للمدن على استخدام المركبات التي تعمل على الوقود ألتقليدي ، ثانيا التحديات المتمثلة في الوتيرة المتسارعة للتحضر والمدن ألمنكمشة وتزايد الشيخوخة السكانية والتعددية ألثقافية ، ثالثا، التحديات الاقتصادية والديموغرافية التي تنطوي على النمو المستقبلي غير المضمون والشكوك الجوهرية إزاء منهجيات الأسواق التي ولدتها الأزمة المالية العالمية ألراهنة فضلاً عن تزايد النشاطات غير الرسمية في المناطق ألحضرية ،رابعاً، التحديات الاجتماعية الاقتصادية ألمتنامية لا سيما تلك المتمثلة بمظاهر التفاوت الاجتماعي والعمراني، والزحف العمراني، ونشوء الضواحي بشكل غير منظم، وتزايد الحجم المكاني للممدن خامساً، التحديات المؤسسية والمرتبطة بعمليات الحكم والإدارة وتغير الأدوار التي تتولاها الحكومات المحلية.

وضمن المساعي الرامية للإسهام في إصلاح نظم التخطيط ألحضري فقد تم طرح بعض التوجهات الخاصة بسياسات محددة موضح فى ورقة بحثية تابعة لهيئة الأمم المتحدة فى النقاط الاتية[2]:

* يتوجب على الحكومات، بفئتيها؛ المركزية والمحلية، العمل على تولي دور أكثر مركزية في كل من المدن والبلدات بغية توجيه المبادرات التنموية وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية.

* ضرورة تمكن نظم التخطيط الحضري التي تمت معالجتها من التصدي لعدد من أبرز التحديات الحضرية الراهنة والناشئة وبصورةتامة، وتحديداً فيما يتعلق بظاهرة تغير ألمناخ والوتيرة السريعة لعمليات ألتحضر وظاهرة ألفقر والمظاهر غير الرسمية ومستويات الأمن والسلامة ، يعنى ذلك أن تتضمن نظم التخطيط الحضري أولوية خاصة للمسائل المترابطة والمتعلقة بكل من عمليات التحضر السريع، والفقر ألحضري والمظاهر غير الرسمية، والأحياء العشوائية ومستوى توفر الخدمات الأساسية .من جهة أخرى، وفيما يتعلق بكل من دول العالم المتقدم، والدول التي تمر بمراحل انتقالية وعدد من الدول النامية، فيتعين أن تنطوي نظم التخطيط الحضري على دور أساسي وحيوي للتصدي

[1] برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية : تخطيط المدن المستدامة توجهات السياسات العامة التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2009: www.unhabitat.org

[2] برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، المرجع نفسه .

لكل من أسباب ظاهرة تغير المناخ والتأثيرات الناجمة عنها وضمان تحقيق عمليات التحضر المستدام . علاوة على ذلك وفي أنحاء أخرى كثيرة من العالم، في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء فيجب أن تساهم نظم التخطيط الحضري بدور رئيسي في تعزيز مستويات السلامة الحضرية من خلال معالجة المسائل المرتبطة بالتأهب لحالات الكوارث ، وتنفيذ عمليات إعادة الإعمار في أعقاب الكوارث والحروب وتنفيذ عمليات إعادة ألتأهيل فضلاً عن التصدي للمسائل المرتبطة بمظاهر الجريمة والعنف في المناطق الحضرية .

* عمليات التخطيط، والهيكل العمراني للمدن وتوفير مرافق البنية التحتية إن الخطط العمرانية الإستراتيجية والمتصلة بعمليات تطوير مرافق البنية التحتية يمكن أن تساهم في تعزيز نشوء أشكال أفضل من التوسع الحضري والتي تتركز حول توفير الخدمات وسهولة الوصول إلى مرافق النقل العام . إن ذلك سوف يؤدي إلى تحسين الخدمات الحضرية التي يمكن من خلالها تلبية احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية، وإيجاد ظروف بيئية أفضل إلى جانب تحسين الفرص الاقتصادية والمعيشية .من جهة أخرى، فتبرز الحاجة أيضا للاهتمام بمسألة المشاة والأشكال الأخرى للتنقل دون استخدام المركبات، إضافة إلى أهمية تحقيق الربط ما بين عمليات التخطيط الإستراتيجي وكبرى المشاريع الاستثمارية في مجال البنية التحتية والمشاريع الضخمة.

* سد الفجوة ما بين الأجندة الخضراء والأجندة البيئية [1]:إن تحقيق الدمج ما بين الأجندتين المذكورتين أعلاه في المدن يتطلب تنفيذ ا لسلطات المحلية لمجموعة متكاملة من السياسات والإستراتيجيات البيئية المناسبة والتي تغطي مختلف مجالات التصميم الحضري والطاقة، والبنية ألتحتية والنقل ، والأحياء الفقيرة .كما تتضمن تلك السياسات والإستراتيجيات تعزيز كثافة عمليات التنمية ألحضرية وذلك استناداً إلى القاعدة الأوسع لإستراتيجيات الاستخدامات المتعددة للأراضي ومن هنا لقد بات يتعين على كل من المخططين والمدراء العاملين في المجال التغيير الاجتماعي العمراني في المناطق الحضرية التعامل على نحو متزايد مع كل من الأشكال والعمليات العمرانية والمكانية الجديدة، كما أن التغيير الاجتماعي المكاني قد حدث بشكل رئيسي ضمن توجه نحو نشوء مظاهر الانقسام والفصل،و التخصص في كل من المهام والاستخدامات الموجودة في المدن. وفي العديد من المدن الأكثر فقراً ،فكثيراً ما يتم توجيه الأشكال العمرانية الناشئة من خلال الجهود التي تبذلها الأسر ذات الدخل المنخفض من أجل ضمان تأمين الأراضي بأسعار معقولة وفي مواقع مناسبة، والتي عادة ما تكون في مناطق العشوائيات الحضرية .كما أن هذه العملية تساهم في نشوء أشكال جديدة في المناطق الحضرية، وذلك في ظل إضفاء الصبغة الحضرية على مناطق الأرياف .وفي الواقع، يمكن

[1] المرجع نفسه .

القول بأن معظم عمليات النمو الحضري السريع في الدول النامية قد باتت تحدث في المناطق شبه الحضرية والمتاخمة للمدن. علاوة على ذلك، فتشهد المدن الكبيرةتوسعاً أكبر، بحيث باتت تجتاح البلدات المجاورة لها، مما يؤدي إلى نشوء أحزمة مستوطنات عشوائية تنتشر فيها كل أنواع المشكلات الاجتماعية والنفسية للسكان .

2/1 **مناطق السكن العشوائي والسياسات العمرانية:** إن السياسة الحضرية عبارة عن مجموعة من الإجراءات و القرارات التي تتبناها الدولة أو الإدارة الحضرية من أجل تسيير و تنظيم و مراقبة المجالات ألحضرية و تشكيل بناء عمراني متطور و متوازن يتم استغلاله من طرف السكان، في ظل الإمكانيات المادية و البشرية و الأهداف الوطنية و الجهوية و ألمحلية آخذة بعين الاعتبار سياسة التجهيز كالسكن و التعليم و التهيئة ألعامة و البعد التنموي الذي تصب فيه السياسة الحضرية جنبا إلى جنب، وسط الأوضاع التاريخية و الظروف المحيطة به، من أجل النهوض بالبناء الاجتماعي، و التصدي للتدهور العمراني،و العشوائي و المشاكل إنشادا لراحة الإنسان و رفاهيته ،وتقوم السياسة الحضرية في الجزائر على تخطيط حضري الذي يعرف بطريقة التقدير و التنظيم التي تسمح للسلطات العامة بالتوجيه و السيطرة على التطور ألحضري عن طريق إعداد و توفير أدوات التعمير. كما يعني التخطيط الحضري الإستراتيجية التي تتبعها مراكز ا اتخاذ القرارات للتنمية و التوجيه، و ضبط نمو و توسع البيئات ألحضرية بحيث تحتاج للأنشطة و الخدمات أفضل توزيع جغرافي، و للسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة .الحضرية كما التخطيط الحضري هو مجموعة المساعي التي تضعها الجماعات العامة في برنامج عملها لممارسة المراقبة على شكل الفضاءات، و على استعمالاته وأكثر من ذلك على مستقبل المدن ،ويعرف التخطيط الحضري بأنه التكوين النهائي لعناصر متعددة للبيئة الحضرية بحيث تكون أكثر عطاء وإنتاجية وملائمة للجميع ، في تناسق بين جوانب ثلاثة هي المعماري والتصميم المدني والتجميل المعماري [1]، ومن هنا فان هدف سياسة إسكانية في أي مجتمع يجب أن تؤدي إلى خلق توازن ما بين عرض الإسكان و الطلب عليه، و توفير الإسكان المناسب لكل فرد من أفراد المجتمع بما يتناسب مع قدراته الاقتصادية و حجم أسرته. هذا وعلى الرغم من أن الإسكان يمثل مطلبا أساسيا على اعتباره يشكل حاجة أساسية للإفراد و الأسر، إلا أن توفير الإسكان الملام و المريح لكل الفئات و الشرائح الاجتماعية على مختلف مستوياتها الاجتماعية ليس أمرا متاحا حتى في اكبر البلدان المتقدمة، الأمر الذي لم يعد يشكل خدمة اجتماعية أساسية بالرغم من اعتباره حق للفرد من جميع النصوص و المواثيق الدولية بل حتى في معظم المواثيق و الدساتير الدول المحلية. و منه يرى المختصون في السياسات الحضرية و الخدمة الاجتماعية انه يجب على السلطات الحضرية على مستوى المدن و التجمعات الحضرية إتباع طرق و صيغ مختلفة في إنجاز

[1] اد صبري فارس الهيتى : التخطيط الحضري ، دار اليازورى ،الأردن ،عمان ، 2009 ، ص24.

الإسكان العام للفئات الحضرية الفقيرة محدودة الدخل كمنح تسهيلات و قروض بدون فوائد و توفير ألعقار و إشراك الفئات المعنية في عملية ألبناء و إشراك القطاعات ألأخرى سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، و لعل من المشكلات الأساسية التي تواجه السياسات الحضرية للإسكان مشكل الهجرة من المناطق الإقليمية و الريفية إلى المناطق ألحضرية و ما يخلفه من مشكلات ، ليس فقط في قضية توفير الإسكان و الخدمات ألأساسية لكن كذلك في نوعية العلاقة التي تنسج ما بين هذه الفئات المهاجرة الجديدة التي تحمل معها ثقافتها الفرعية و أسلوب حياتها الخاص بها و بين المجتمع الحضري" مجتمع المدينة "و ما يفرزه من مشكلات التكيف و الاندماج و ما يصاحب ذلك من نتائج تتمثل في اغلب الأحوال في الصراعات و التوترات و عدم الرضا داخل هذه التجمعات الحضرية.
و من المشكلات التي تواجه السياسات الحضرية فيما يتعلق بتنمية المدن الجديدة و تطويرها هي قضية التخطيط ألحضري فأغلبية المدن تنمو بطريقة فوضوية بدون أن يوضع لها معايير تحدد اتجاهاتها وقدراتها،الأمر الذي يأتي يوم تصبح فيه هذه المراكز الحضرية غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية و المرافق ألضرورية و من بينها خدمات ألإسكان مما يؤدي إلى بروز المشكلات الحضرية و ظهور مناطق الإسكان الحضري العشوائي.

وفى هذا الصدد قد حرصت الجزائر بعد التحول الدستوري في 1989 تقوية صلاحيات ومسؤوليات ألبلديات بما يمكنها من المشاركة ألفعالة في تطبيق استراتيجيات التهيئة ألعمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي .حيث تم تعديل قانون البلدية، وإصدار تشريعات جديدة للتهيئة والتعمير والعقار والتنمية المحلية تحدد وتبين المسؤوليات والمهام المسندة للبلديات وتضبط حدود ممارستها، في إطار الحرص على تمكينها من التكفل بتسيير وتهيئة ألمدن في كل ما يتعلق بنموها والمحافظة على بيئتها وإطارها المبني، وتطوير وظائفها، والارتقاء بنوعية وظروف معيشة سكانها، وذلك بإعطائها سلطة التصرف الكامل في الشأنن ألمحلي وبخاصة في مجال التهيئة والتعمير[1] .

2/السكن والياته الاجتماعية والنفسية في الجزائر:

إن المتأمل للإطار ألمجالي المعماري للسكن يتيقن من مقولة **LEFEBREVE-H** ليفبراف حول المجال :المجال الحقيقي هو السكن " إشارات ومسارات وأجسام وذاكرة ورمز ونضج وتناقض ومأزق بين الآمال والحاجيات " وفي نفس التصور يضيف " يوجد في المجال الممارس في وظائفه، علاقة احتواء طردي، استنتاج وتفسير، هذا ما يترك شكا عند الإنسان الذي يوجد أمامه وحوله المجال الاجتماعي للمجتمع سواء كان كلوحة أو مشهد أو مرآة، وهو يعلم أن له مجالا يأخذ موقفة منه

[1] محمد الهادى لعروق :البيئة والتهيئة الحضرية والمساحات الخضراء فى قسنطينة ، مخبر الدراسات والابحاث حول المغرب العربى والبحر الابيض المتوسط ،2001 ، ص ص32- 33.

ليحدد وضعيته داخله والذي من خلاله، يستنتج ممارسة اجتماعية معينة." إن التنوع في مختلف أنماط البناء حسب ماراه **DEVILLERS.C** ك. ديفيرلا و الذي يعتبر . النمط السكني عبارة عن نظام للتعبير الهندسي. فجدول أنماط السكن في المدينة الواحدة يمكن أن يكون بسيطا حسب الزمن، أوغنيا أو معقدا، وهذا حسب مراحل التبادل الاقتصادي والاجتماعي، فالنماذج الثقافية لفوج ما يتكيف مع الآخر بتغير الليل والنهار، والمكان والزمان وهذا كهيكلة تعريفية بسيطة ومستقرة، فالنمط السكني عبارة عن مادة المجال التي تستجمع عناصر خطاب حقيقي للقيم الاجتماعية في الفضاء الهندسي والعمراني. هذا يبرز ضرورة إيجاد نماذج ثقافية تسوي الممارسات الاجتماعية، هذه النماذج(الطريقة، الشكل) ،ليست أنماطا لتنفيذ مباشر لممارسات ما، كما يقول "مريمون ، ."وهذا ما يسميه المفكر الفرنسي " بورديو" **BOURDIEU.P** – . السكنHABITUS – .[1]

إذا الوضعية الثقافية التي تحدد لكل إطار عددا من المبادئ المستخلصة والمطابقة للقوانين السارية المفعول، والتي تسمح بتحقيق نموذج مثالي لازم .وهو ما يؤكده" " ك " .لمور **LAMURE.C**،حيث يرى أن النماذج تجسد تطبيق إستراتيجية للسكن، وليس تحقيق أفكار أشخاص، ويؤكد أن " منهاج الحياة هو الطريقة المثالية لنظام الإنتاج والاستهلاك الذي يحقق المتطلبات اليومية ." واستنتاجا مما سبق فإن النمط السكني الذي نحصل عليه لا يجب إعادته بنفس النظرة النموذجية التقليدية، وليس أيضا بالمحافظة عليه كرد فعل، بل عبارة عن قوة للتدخل في تنظيم وترقية المجال المعماري لأن النماذج - كما يرها ك .لمور**LAMURE.C** ،يجب أن تنسجم في تحقيق الراحة والطمأنينة من خلال معطيات الحياة اليومية للإنسان.

من خلال هذا الطرح نقول إن السكن لا ينحصر في المسكن البيت فحسب، بل يتعدى إلي مدخل البيت علي مستوى مسكن الذي يحقق العلاقات والممارسات للعائلات والجيران من خلال التبادل في الحديث وظروف التنشئة الاجتماعية والعلاقات الخارجية وجماعة الرفاق والفضاء الخارجي للمنزل اى الحي السكنى والخدمات بين النساء، وحتى في محيط العمارة يتم هذا التبادل أيضا بين مختلف مكونات المجتمع من أطفال وشيوخ وسكان الحي بصفة عامة ، بل يمتد إلى المساحات الخضراء المحيطة بالحي ، وإلى الخدمات والتبادل الاجتماعي بين الأحياء المحيطة والمجاورة ... الخ، ومن مركز المدينة إلى مركز العمل والممارسات والنشاطات اليومية للفاعلين.

1/2 **المسكن كفضاء اجتماعي**:عندما نبحث عن المسائل الاجتماعية في القران الكريم ونوظف ما من تجارب في الممارسات السوسيولوجية ،فانا نستفيد في هذا المسعى بما يمنحه لنا المنظور السوسيولوجي من إطار كلى ومنهج تصنيفي والبحث بدقة في المفاهيم، إلا أن هذا الإطار قد يعيقنا

[1]ريبوح بشير: الفاعلون وتأثيرهم في تنظيم السكن، مجلة علوم وتكلنلوجيا ، جامعة منتورى، قسنطينة ، عدد 29 جوان، 2009 ،ص31.

إذا ابتعدنا على المنهج القويم في القران والسنة النبوية ، ولهذا تعد المفاهيم السوسيولجية والتنوع المذهل للأطر النظرية مفاهيم نسبية أمام ما أتى به القران الكريم الواصفة للبيئة الاجتماعية أو التحليلية والتوجيهية قصد بناء الأمة روحيا وأخلاقيا واجتماعيا وسياسيا ومدها بقوة دفع واليات للإصلاح تؤهلها للبقاء في حظيرة الأمم وتأدية أدوارها كاملة ،وسطية وشاهدة على الأمم الأخرى، وتجدر الإشارة في هذا المجال وخصوصا إذا تكلمنا على المسكن أو البيت العائلي ودوره في الحفاظ على المجتمع والتنشئة الاجتماعية ، نجد أن البيوت نعمة من نعم الله - عز وجل- على عباده؛ فقوله -تبارك وتعالى-: **{وَاللّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَناً}، (سورة النحل:80)-** يقول الحافظ -رحمه الله- : "يذكر تعالى تمام نعمه على عباده بما جعل لهم من البيوت التي هي سكن لهم يأوون إليها ويستترون بها، وينتفعون بها بسائر وجوه الانتفاع"، والسكن: هو ما يسكن إليه الإنسان ويطمئن به، وذلك يكون في البيوت حيث إن الناس إذا أووا إلى بيوتهم سكنت نفوسهم فيها، ولا يدخل عليهم غيرهم إلا باستئذان، والواحد منهم ربما وضع ثيابه، أو جلس أو اضطجع كما يحلو له، فالبيت يعدّ ضرورياً لكل حي، فكل حي لا بد له أن يؤوي إلى بيت، ولذلك فإن البيت للمسلم مكان أكله ونومه ونكاحه وراحته، ومكان خلوته واجتماعه بأهله وأولاده، ومكان ستر المرأة وصيانتها، فإذا ما تأملت أحوال الناس الذين لا بيوت لهم ممن يعيشون في الملاجئ، أو على أرصفة الشوارع، واللاجئين المشردين في المخيمات المؤقتة والأطفال المتشردين، عرفت نعمة البيت، وإذا ما سمعت حيراناً مضطرباً يقول: ليس لي مستقر، ولامكان ثابت، فأنا أنام أحياناً في بيت فلان، وأحياناً في المقهى، أو الحديقة أو على شاطئ البحر، عرفت معنى التشتت والضياع الناجم عن الحرمان من نعمة البيت. كما نجد عظم المسئولية الملقاة على راعي البيت أمام الله يوم الحساب، قال صلى الله عليه وسلم: "**إن الله - تعالى - سائل كل راعٍ عما استرعاه، أحفظ ذلك أم ضيعه؛ حتى يسأل الرجل عن أهل بيته**". رواه النسائي وابن حبان عن أنس وهو في صحيح الجامع والسلسلة الصحيحة . والمسكن المكان لحفظ النفس، والسلامة من الشرور وكفها عن الناس، وهو الملجأ الشرعي عند الفتنة، قال صلى الله عليه وسلم: "**طوبى لمن ملك لسانه، ووسعه بيته، وبكى على خطيئته**" رواه الطبراني في الأوسط عن ثوبان وهو في صحيح الجامع. ،وقال عليه الصلاة والسلام: " **سلامة الرجل في الفتنة أن يلزم بيته**" رواه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي موسى وهو في صحيح الجامع. إن القران الكريم في سعيه لإنشاء الرباط الاجتماعي يعرض حقائق جوهرية حول الإنسان ويتطرق إلى الوحدة الأساسية للمجتمع وهى الأسرة ، التي تنشئ بدورها الوحدات الاجتماعية الأخرى، وتعطى إشارة الانطلاق للعديد من العمليات الاجتماعية الأخرى وهو من أهمها، أن الاهتمام بالبيت هو الوسيلة الكبيرة لبناء المجتمع المسلم، فإن المجتمع يتكّون من بيوت هي لبناته، والبيوت أحياء، والأحياء مجتمع، فلو صلحت اللبنة لكان مجتمعنا قوياً بأحكام الله، صامداً في وجه كل المشكلات الاجتماعية في الوسط الحضري أو

الريفي على حد سوى ،فيخرج البيت الصالح إلى المجتمع أركان الإصلاح فيه؛ من الداعية القدوة، والقائد الرباني، وطالب العلم المجتهد، والمجاهد الصادق، والشاب الغيور على دينه وعلى عرضه، والبنت العفيفة الطاهرة، والزوجة المخلصة، والأم المربية، وبقية الصالحين المصلحين. أما إذا انطلقنا إلى الدراسات السوسيولجية والانثبولوجية في دراسة المسكن،إذ يعتبر المسكن فضاء انثربولوجى هاما يساعد على معرفة مشكلات الأفراد وعاداتهم ، مادام الفضاء هو مجموعة العلاقات التي تجمع هؤلاء ومحيطهم إلى ينتمون اله ،ويعود الفضل في تعميم كلمة انثربلوجيا الفضاء ل لهل (HALL) وبعده ستروس (STRAUSS) الذي سمح بفهم التشكيلات ضمن المساحة على أنها ليست فقط نتاجا بل منتجات من الأنساق الاجتماعية ، وهى لا تملك فقط الوضعية بل السبب ، معنى ذلك إن التغيرات الاجتماعية مرتبطة بالتغيرات المساحية للمنزل والفضاء المنزلي [1]، مما يبرز في هذا المجال أن للمنزل دور في الممارسات الاجتماعية لكونه المكان الذي يجتمع فيه كل النشاطات والسلوكيات اليومية للأفراد وكذا فعل التربية وصقل التنشئة والناشئة في محيط يعبر عنه بأنه المحيط الأولى للبناء المجتمع ،ويعتر المسكن كفضاء اجتماعي لأنه ،هو الظاهرة الاجتماعية الكلية في حد ذاتها ،التي تضم العناصر البيئية ووضعية الأفراد وحركتهم وممارساتهم اليومية وعاداتهم وانحرافهم ، نظامهم خصوصية هذا النظام وتشكيلته المساحية ،كل هذا لا يمكن رصده مباشرة بل عبر حميمية الأنساق أو البني وبمقارنتها مع بني أخرى لتبين الثوابت والعموميات، ومنه تظهر العلاقة واضحة الأبعاد والرؤى الاجتماعية بين الفضاء المنزلي والمجتمع ، من خلال قراءة متفحصة للمكان السكنى يعنى الموقع والمكانة الاجتماعية ،وفهم الوعي الجماعي ، لان المسكن بالضرورة يعكس المستوى الاجتماعي والاقتصادي والقيم والمشاعر الشعبية أو الجماعة ،حتى أن الفيلسوف **جان جاك رسو** يرى بأن المنازل تشكل المدينة وان المواطنين يشكلون الحاضرة، يعنى أن تصرف البشر هو الذي يظهر من خلال تاريخ المدن وتاريخ الحضر على السواء بتملك إعادة تملك فضاءات المدينة ، بالتكيف معها ،وهنا يصنع الأفراد طريقة في التحضر والتمدن وهم هنا متمثلين لعاقداتهم وقيمهم الجماعية ، ويمكن القول أن المدينة هي تجمع سكاني و عمراني يتشكل من المنازل أو الفضاءات المنزلية تمتاز بأسلوب في الحياة الحضرية،وهى نقيض اللامدنية والفضاءات أو الأجواء البدوية،بمعنى هي فضاء يحبس الناس خلف الأسوار وهى على حد تعبير **جون دوفينيو'** غول يلتهم ويبلع كل ما تفرزه الأرض أو البحار ،الضواحي والأطراف تستخرج الثروات الطبيعية وتحولها إلى نوع أخر من الثروات ،من هذا التحول تنشئ المدينة عددا لا يحصى من العلامات والرموز، والإنسان الذي يعيش في المدينة يقتات على هذه الرموز ،لكن المدينة هي قبل كل شيء وعاء وفضاء مغلق ،فضاء تمت السيطرة عليه وتم

[1] سليمانى جميلة :دراسات فلى علم النفس الاجتماعي الفضائي . الآليات النفسية الاجتماعية للمسكن ،دار هومه الجزائر ،2011 ،ص58.

تنظيمه[1] ..... وعليه فان التغيرات التي تحدث في المدينة والفضاء المنزلي وتظهر على العلاقات بين الناس في المدينة ترجع إلى الفضاء المنغلق إلى القرب و المجاورة مما يؤدى إلى ازدحام الناس يبعضهم البعض والى نشوب صراع واصطدام يصل الى حد العنف في العلاقات ،وفى هذا المجال يذهب البعض انه كلما ازدادت مساحة المدينة اى انتشار العمران ونموه تفاقمت عزلة سكانها يبعضهم عن بعض ،وتنتج الظاهرة الحضرية تأثيرات سلبية على التجمع الانسانى وعلى الاتصال بين الأفراد وقد رصدت **جاين جاكوبس** فى كتابها **(موت وحياة المدن الأمريكية الكبرى** حالة المدينة في امريكا،ولاحظت أن المشاريع العمرانية القائمة في الكثير من المناطق تكشف بوضوح أن الأحياء السكنية والسكن لذوى الدخل المحدود أصبحت مراكز للانحراف واليأس الاجتماعي،وكذلك الشأن بالنسبة لأحياء الطبقات الوسطى التي تتسم بالبلاهة والنمطية ولا تعكس بهجة الحياة ،أما أحياء الطبقات الغنية رغم محاولتها إخفاء تفاهتها وكل ما هو مبتذل فإنها خالية من اى روح وذوق [2] ،والواقع أن المدينة بما فيها الفضاء السكنى أصبح صورة دون روح لمجتمعاتنا الإسلامية حيث انعدمت الروابط الاجتماعية غابت الألفة والتاخى أصبح المنزل يعبر عن صورة المدينة الإسمنتية البائسة بعد غياب هوية وثقافة الفرد في كيفية التعامل مع أشياء مادية مفروضة عليه فرضا من طرف المدينة والتي أضحت هي الأخرى فضاء أكثر تعقيد .

وعليه فقد ساهم الباحث الامريكى **'رابورت'** في إبراز هذه العلاقة عندما ربط بين الشكل المبنى وطريقة العيش التي تظهر في المسكن ،وهى حسبه للدلالة على لتنظيم الاجتماعي ،حيث يرتبط الشكل بعدة عوامل تعكس القيم الاجتماعية للأفراد خاصة وان المنزل هو مؤسسة وليس شكلا ماديا فقط.وتؤكد الدراسات العلمية أن مواصفات تصميم المساكن وتخطيط البيئة السكنية تلعب دورًا مهمًا وحيويًا في التأثير على خصائص الحياة الاجتماعية والنفسية لدى الأفراد داخل وحداتهم السكنية، ومن ذلك تقوية أو إضعاف أواصر العلاقات الاجتماعية بين السكان وشعورهم بالأمن ضد التهديدات الإنشائية، والطبيعية وغير الطبيعية ، شعورهم بالانتماء ، مستواهم التعليمي والاقتصادي، أوضاعهم الصحية، وغير ذلك من الأمور التي تمثل أساس النشأة المجتمع الحضري المستقر ولتوفير الظروف الملائم للتنشئة الاجتماعية السليمة .

إن ما تم طرحه سابقا يؤكد أن القيمة العمرانية بأنها مجموعة الدلالات الجمالية والعلمية والاجتماعية والبيئية ، التي يحتويها البناء الحضري وتشكل بدورها قيم صالحة للاستخدام في الحاضر وبعدًا حضاريًا للمستقبل وتشكل في مجملها إطارًا لنطاق يحمل خصائص مادية للمكان فتمثله في النسيج .الحضري ،في حين يعرف البعض العمارة بأنها علم وفن فلسفة واجتماع، قانون وإدارة ،

[1] مخلوف بوكروح :المسرح والمدينة الحضور الحى،مجلة فكر ومجتمع، العدد 3 ،2010، ص10.

[2] المرجع والصفحة نفسهما.

تاريخ وسياسة، وأهم من ذلك كله هي علاقات إنسانية، يؤسسها فراغ ذو ثلاثة أبعاد ،و يعرف المكان في هذا السياق بالمنطقة المركزية التي نمارس فيها أحداث حياتنا اليومية ومعيشتنا .ويضيف آخرون أن الإحساس بالمكان مرتبط بقوة بتصاميم المباني العامة مثل المجسمات الجمالية التذكارية ، المساجد والحدائق من حيث جودتها البصرية والجمالية لارتباط هذه العناصر بقوة بمعيشة الإنسان اليومية ، وهي بالتالي ذات معاني وأثر حسي تذكاري ،وترتقي العمارة لتؤثر في النفس البشرية تستلهم منها أسمى القيم الإنسانية وتجسدها في شكل هندسي يأخذ أبعاده من تراث الأمة الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولا تصبو العمارة لشيء أبعد من تسخير البيئة لصالح معيشة الإنسان ،نشكلها نحن أولا ثم تعيد هي تشكيلنا ثانيا وأخيرًا كما يعبر البعض عن العمارة بأنها نص اجتماعي وهي ليست مجرد تلبية لحاجات فيزيائية بل هنالك حالة أشمل من ذلك تأتي من المحيطة من طبيعة السياق الموجود في، وهي مرآة للمجتمع وتعكس بيئته الطبيعية وهويته الثقافية و تؤكد **(سوزان لنكر)**[1] إن النتاجات لمعمارية والفنية تأخذ أبعادها الحقيقية والواقعية بقدر درجة ارتباطها مع مقومات المجتمع و إن العمل الفني لا يمكن أن يكون مجردًا تعبيرًا عن رغبة ذاتية ، بل هو خبرة مشتقة من المجتمع. وتوجهاته، ولهذا أصبح لكل حضارة فنها الخاص . ومن هنا يتضح لنا إن العمارة هي بنية فيزيائية اجتماعية لا يمكن دراسة إحدى الجانبين بشكل منفصل عن الآخر فكلاهما يتأثران ببعضهما.

ولهذا يعتبر المنزل جزءا لا يتجزأ من ثقافة ساكنه وهو صورة مصغرة للمدينة في جميع الجوانب وهو التعبير الأولى لتواجد المجتمع، وان كان المسكن هو المساحة الأكثر داخلية ، فان الفضاء الداخلي المنزلي هو المدخل الأولى لفهم الوعي الاجتماعي خاصة وان تعلق الأمر بظروف التنشئة الاجتماعية ووضعية المسكن ،إذ في هذا المنطلق لا يعتبر المسكن مجرد مساحة أو مكان مميز فقط ، بل هو جملة علاقات وممارسات متواجدة في إطار الفضاء الاجتماعي العام.

2/2 المسكن كفضاء نفسي: أكد في هذا الصدد المهندس المعماري الفرنسي(**مارك اولفيه)** ان المسكن هو لغة جماعية نكتشفها عبر التحليل النفسي ، فلقد شبه وجود المسكن بولادة الطفل من بطن أمه ، يعنى ذلك عندما نبنى مسكننا فإننا نخلق مكانا أمننا تماما كتلك الصورة التي يعيشها الطفل في بطن أمه ،وركز مارك على ان فهمنا للتطور النفسي للفرد هو أساس فهمنا للمسكن ولجذور هذا المسكن [2]،وعليه هنا يمكن أن نقول بناءا على ما ذهب إليه هذا الباحث ، أن الصورة النفسية للنشء هي نتاج انعكاسات فضاء منزلي بمعنى انه إذا كان المنزل في وضعية لائقة للحياة الكريمة تنعكس صحيا على تربية الأطفال وتنشئتهم وان راحة النفس في المسكن.

---

[1] رانية محمد علي طه: التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان ،رسالة ماحستير جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ،2010، ص ص13-14.

[2] سليمانى جميلة ،مرجع سبق ذكره ،ص60.

بينما يرى **باشلار** ان الساكن يعيش علاقات حب وكراهية تجاه مسكنه ومن معه في هذا المسكن أو من يحيط به، وان المسكن يرتبط بهوية صاحبه ، الذي يرتبط بدوره بالجماعة ، وتكلم باشلار عن مسكن الطفولة الذي اعتبره مكان الألفة ومركز تكييف الخيال ، وجعله عضوا حيا ،وهو المساحة المحببة الأولى انه حامى القيم الحميمية ، حيث يترك عبره كل الذكريات التي ترتبط بقيم فردية داخلية خاصة ، وفى هذا السياق نقول أن للمنزل ادوار متعددة قد يكون الدور والعمل النفسي من أهم العوامل التي تساعد على الراحة النفسية للبشر، وقد يكون المنزل بمثابة وكر لانتشار الحوادث الإجرامية والعنف نتاج سوء التربية او التنشئة الاجتماعية،كما قد يكون المنزل العائلي والأسرة صورتان قاتمتان تعبران عن هروب الأبناء ،ومن جهته، يشعر المراهق- بحكم مجموع تغيرات مختلفة التي يعيشها بحاجة ماسة إلى البحث عن مكانة له خاصة في ظل هذه التحولات المزدوجة الأبعاد عل المستوى الاجتماعي وعلى المستوى لشخصي، وقد يكون سلوك الهروب من البيت وسيلة من بين الوسائل المختلفة التي يبحث من خلالها المراهق عن ذاته وهويته ، وغياب أدوار مقنعة يقوم بها، وقد اعتبر لورد غالبا ما ارتبط بهشاشة الأسرة وبعجز المجتمع على إشباع حاجات المراهقين باختلاف جنسهم.وقد ربط **(دوفيل Douville) 1994**) هذه التغيرات بعملية التّنشئة الاجتماعية للمراهقين الذين لا تُعطى لهم فضاءات لممارسة حريتهم وتحقيق مكانتهم، وهذا ما يفتح المجال بشكل أوسع لممارسات غير مرغوب فيها مثل الهروب من البيت وغيره من السلوكيات المنحرفة [1].

3/2 المسكن كفضاء ثقافي: يرتبط المسكن بالتركيبات الثقافية المختلفة للفرد وللمجتمع ،التي تعبر عن هوية الجماعة التي يدخل الفرد في علاقة معها، تعطى هذه العلاقة المعاني لكل شيء للاماكن ،لتجهيز المسكن وتنظيمه لطرق امتلاك الفضاء،وفى هذا السياق يجب أن نشير إلى جهود **(شمبار دولو)** فى الفضاء الخاص وتفسيراته الثقافية للمسكن الذي اعتبره انعكاسا لتطلعات المجتمع والأسرة ،حيث ترتبط تفاصيل المسكن وحاجاته بنظرة الأفراد لواقعهم ولعملية انتمائهم الاجتماعي وعاملهم الثقافي[2]، كما أن المنزل أو الحي السكنى يعبر عن جزء من هوية الفرد ، ويظهر ذلك أكثر ضمن فكرة الهوية الاجتماعية، إذ أن الواضح بأنها ليست بنية منغلقة، وإنما هي بنية متحولة باستمرار تحت مجهر الزمن ومعاييره، ترتبط بتشكيل الفرد لموقعه السكنى وفي سياق علاقة تبادلية تنهض عن تفاعل محقق أو مكبو ح، مع معطيات الوجود ومكونات المحيط، بحيث لا يمكن التعامل بمعزل عن

[1] د :فتيحة كركوش ،هروب الأبناء من البيت العائلي والبحث عن الهوية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع. 5 خاص: الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الإجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، 2011 ص 155جامعة محمد خيضر بسكرة.

[2] سليمانى جميلة ، المرجع نفسه. ص63.

إدراك مناحي تأثره بحركة الحياة، وغايات الحراك والسكون الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

4/2المسكن كفضاء شخصي: يعبر الفضاء الشخصي للسكن عن رغبات وميولات الفرد في استعمال المنزل حيث نجد فى هذا الإطار انطلاقا ممن واقعنا المعاش في الجزائر مختلف الثقافات ،والعادات والتقاليد التي مازالت منتشرة إلى يومنا هذا، من مكان إلى أخر ،حيث نجد في المناطق الصحراوية استعمالات البيت تختلف عن استعمالات البيت في الشمال، ليس فقط في نمط البناء،حتى تأثيث المنزل وألوانه وهندسته، لذلك فهي غريزة إنسانية يحاول أن يمتلك أو يسيطر حسب إدراكه، هو يحاول أن يتوسع في مكانه إذا أعطيت له الفرصة دون الإضرار بالآخرين، أو ربما قد يكون ذلك على حسابهم أحيانا، ويظهر ذلك ما يلحق من تغيير فى سكنات جماعية من قبل مالكيها، ونعتقد ذلك تجاوب مع الجانب الشخصي والمادي والاجتماعي ،كما نستشف هذه الظاهرة في صورة التعدي الحضري واحتلال بعض المهاجرين من الريف إلى المدينة مواقع خير مخصصة للبناء والمساحات الخضراء ومقاربة العلاقات التي يصنعها الإنسان مع الفضاء الذي يعيش فيه من خلال ممارساته و تعابيره المجسدة في عمرانه المتمثل في السكن فى الأحياء العشوائية داخل الجيوب العمرانية الفارغة، ومن هذا المنطلق فالكثير من العلماء اهتموا بالجانب بالمسكن كجانب شخصي ، ومن بينهم(**كليراس جون)**، الذي يرى أن الفضاء المنزلي يظهر كمحلل لنوع العائلة التي تملكه بفضل التقسيمات الجدارية للغرف والحدود المكانية، نستطيع أن نتعرف على الفضاء الشخصي من خلال الأولويات التي تمنحها الأسرة لأفرادها، بحيث يعرف المخطط العائلي من الصبغة الشخصية والوضع الاجتماع والاقتصاد ،والمكانة الاجتماعية في المجتمع[1]

3/ضغوط حياة المدينة على التنشئة الاجتماعية:

تعاني الأسرة الجزائرية من وجود خلل على المستوى البنائي أو انحراف يحدث في إطار المجتمع، بحيث تنجم عنها معوقات تؤدي إلى اختلال توازن النسق الاجتماعي بنائيا ووظيفيا، مما يؤدي إلى عدم إشباع حاجات أفراد المجتمع سواء كانت هذه الحاجات بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية أو مادية، أما المشكلة الاجتماعية فهي "حدوث خلل أو انحراف في العلاقات الإنسانية، وهي كذلك سلوك انحراف وتفكك اجتماعي أو الاثنين معا، مما يؤثر على المصالح الرئيسية لكثير من أفراده والأسرة الجزائرية من بين الأسر التي تعاني الكثير من المشكلات الاجتماعية والتي أدت إلى زعزعة بنائها وعدم قيامها بوظائفها على أكمل وجه، من بينها طبيعة العلاقات، حيث تعتبر العلاقات السائدة داخل الأسرة في كل المجتمعات أساس استمرارها واستقرارها أو انهيارها وتفككها، فهي تمثل جملة من التفاعلات القائمة داخل ألأسرة وهي التي تحدد الأدوار والمهام التي يقوم بها كل عضو فيها، فكلما

[1]المرجع نفسه .ص67.

أنجزت الأدوار، كلما ازدادت شبكة العلاقات قوة، الشيء الذي يؤدي إلى تماسك الأسرة واستقرارها، والعكس صحيح، كلما كان التسيب والإهمال وعدم متابعة القيام بالأدوار، كلما ضعفت العلاقات الأسرية، والنتيجة تفكك الأسرة وتصدعها وانحراف أبناها. ويمكن تحديد طبيعة العلاقات الأسرية في أربعة مظاهر رئيسة، هي علاقة الزوج بزوجته علاقة الأب بأبنائه، علاقة الأم بأبنائها، وعلاقة الابن بإخوته، كما يتوقف نجاح هذه العلاقة واستمرار استقرارها بنوعية المعاملة السائدة بين أفراد الأسرة وخاصة بين الوالدان والأبناء إلى جانب أنه لغياب أو مرض أحد أفراد الأسرة دورا في تغير المعاملة والاهتمام بالابن المراهق، وما يزيد من خطورة الوضع وانعدام الرعاية والاهتمام هو زواج الوالدين بعد الطلاق، والعيش مع أحدهما أو مع الأقارب، حيث تقل الرقابة على الابن ومتابعة سلوكه لعدم الانتظام في الإقامة مع أحدهم.خاصة فى الأسرة الحضرية التى اكتسبت أنماطا جديدا من السلوكيات والقيم والعادات، كما أنها تتميز بسرعة تغيرها وتناقص عدد أفرادها وضعف السلطة الأبوية وضعف الضبط الاجتماعي ،لاشك أن انتشار جنوح ألأحداث وانحراف الشباب هو نتاج تغير في مستوى الحراك الاجتماعي في الآونة الأخيرة زاد من تعقد الوضع الحضري في المدينة تلازم ذلك الحراك وانتشار الانحراف فى المدن الكبرى خاصة ، ،حيث وصف **كينستون** تهميش الشباب بسلوكيات تتعلق باليات التفكيك وانتهاك مستوى الحراك التاريخي يعنى الشعور بالفراغ أو بالإقصاء التاريخي.كما أن التحول والتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري مثله مثل باقي المجتمعات العربية الأخرى في منظومة القيم ، حيث تغير نظام العلاقات والتبادلات التي كانت تبنى على الثبات وعلى تقسيم الأدوار ،حيث لم يعد للأسرة بفردها تحديد النموذج الثقافي السائد بل تتدخل مؤسسات أخرى مثل الوسط المدرسي وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام والاتصال ،ومن خلال هذه التغيرات التي خبرناها من واقعنا نلاحظ ،أن مؤسسة الأسرة قد راحت تفقد ثوابتها وأضحت تتميز بالهشاشة وتقوم على المصالح أكثر منها الأحاسيس والمشاعر خاصة في المجتمعات الحضرية ،ولقد فقدت العائلة بحكم هذه التأثيرات شيئا من وظائفها المعنوية والوجدانية فتقلصت درجة التماسك العاطفي بين أفرادها،وفقدت التقاليد سلطتها وتلاشى دور المراقبة الاجتماعية وان تأسيس نظام اخلاقى جديد يتطلب الكثير من الوقت.[1] ولقد لفت في هذا المجال مسالة تأثر الأسرة بالوسط الخارجي، ومن المعروف بالنسبة للأسرة الحضرية الجزائرية عموما ،أن المجال الخارجي يشكل بالنسبة إليها مجالا حيويا للعلاقات الاجتماعية وفضاء مكملا للمجال الداخلي،تجد الأسرة فيه علاقات ومتنفسا لها خاصة بالنسبة للأسر التي تعانى ضيق المسكن وفى الأحياء غير المخططة والعشوائية ،حيث أصبح الفضاء الخارجي، يعنى الشارع أو الحي ملجأ للكثير ممن يعانون أزمة ضيق المسكن الذي لا يلبى حاجاتهم الأساسية للراحة والهدوء النفسي ،ولهذا

[1] Dorra mahfoudha'changemnt social et solidarité familiale' in acte du colloque op cit 'l'entraide familiale'p13-14 : نقلا عن رسالة ماجستير لإيمان عبد المؤمن بعنوان القيم الاجتماعية وانحراف المراهقين سنة 2005-2006، الجمهورية التونسية.

فالحي أصبح يشكل جزاء لا يتجزءا من حياة هؤلاء الشباب خاصة في الممارسات العشوائية للبيع على الرصيف وفى محلات تجارية قصديرية، كما أضحت قاعات اللعب فضاءات الانترنت وقاعات التسلية مكانا لقضاء جل الأوقات هروبا من المنزل والمدرسة، بناءا على هذا الطرح أكد بعض الدارسين في هذا المجال أن تحكم الأسرة في عملية التنشئة أمر نسبى ،وعموما يصل حتى إلى درجة الخطر، ،ويعزون ذلك إلى صعوبة الحياة في الوسط الحضري من الجانب الاقتصادي ،وفيهم من راى من الباحثين أن جهل الآباء والأمية لهما دور في تأزم الوضع في الأسر الحضرية الجزائرية ،وفى هذا الاتجاه أجرى هؤلاء البحثين حوارا مع الفاعلين التربويين حول العلاقة التي تربط الفضاء الخارجي بالوسط الأسرى حيث أفضى هذا الحوار إلى تحديد أصناف الأسر بخصوص التحكم في العملية التربوية والتنشئة الاجتماعية إلى الأصناف التالية :[1]

1/4**الأسرة الواهية** : وهى تلك الأسر التي تعانى من أوضاع اجتماعية مزرية وعلى رأسها التفكك الأسرى، أو تعانى من مشكلات اجتماعية وأخلاقية ،وعليه يكون الإهمال ويصبح الشارع هو الوسط أو المتنفس الوحيد لبعض النشاء.

2/4الأسرة الغافلة: وهى التي تتعامل مع المحيط بسذاجة اعتقادا منها أن المحيط لا يؤثر على تربية أبنائها،فالتحضر والتحول في نمط المعيشة لم يصاحبه تحول أخر في مستوى الأسلوب التربوي،فإهمال بعض الأولياء في متابعة أبنائهم في المدارس ومتابعتهم مع من يجالسون أمر خطير للغاية.

3/4الأسرة الجاهلة:الأسر الجاهلة تجهل بما يحيط بها من تغيرات على مستوى العلاقات الاجتماعية في الوسط الحضري هي الفردية وعدم التناصح ،وربما تكون هذه الأسر اغلبها المهاجرة من بعض الأرياف التي أصدمت بالواقع الحضري وتجد بعض أبنائها يتعرضون للانحراف جراء البطالة والواقع الحضري المعقد.

4/4 الأسرة العاجزة: كما تظهر بعض الأسر عجز واضحا لمواجهة الواقع على الرغم من وعيها التام بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحدقة بها، وهو ما يؤكد ضغط المحيط الحضري على الأسرة ،الذي يؤثر بصفة مباشرة على وظيفتها في التنشئة الاجتماعية والتربية ،وكثيرا ما تستنجد بعض الأسر العاجزة بالمدرسة وتقديم يد العون في عملية التربية.

5/4 الأسرة الصلبة:وهى تلك الأسرة المتكاملة الأركان غير المفككة الواعية بما يجرى من تغيرات اجتماعية في محيطها وتتواصل معه بصفة أجابية وتسعى إلى تحقيق أهدافها التربوية في

[1] محمد بومخلوف وبوزيد صحروای واخرون:ضغوط الحياة الحضرية وانعكاساتها على التربية الأسرية،دراسة ميدانية بمدينة الجزائر I مجلة مخبر الوقاية والارغنوميا جامعة الجزائرالعدد 1 سنة 2007 ص84

ضوء مرجعياتها ومعتقداتها وعاداتها وتقاليدها،وتبدى مكن القدرة على على ما يؤهلها إلى استقراء التغيرات الاجتماعية والتعامل معها بما لديها من حكمة ورصيد ثقافي وتربوي.

ويبقى الوسط الحضري له سماته الخاصة، وطبيعته الخاصة، والحياة الاجتماعية في الوسط الحضري تختلف عن الحياة الاجتماعية في الوسط الريفي، وفي البادية و هو ما جعل الباحث الألماني جورج زيمل George Smimmel أسلوب الحياة الحضرية ، " Urban, Style of life ،وهي إشارة على الاختلاف الكبير بينها وبين الحياة في الريف أو في البادية، وكذلك هي إشارة إلى موضوع له أهمية كبيرة بالنسبة لموضوع التنشئة الاجتماعية في الأسر الحضرية، وهو تأثير الحياة الحضرية على الضبط الاجتماعي، حيث يعتقد الباحث زيمل، بأن الحياة الحضرية تؤثر سلبياً على الضبط الاجتماعي، بل ربما تؤدي حتى إلى كسر الضبط الاجتماعي، وأشار نفس الباحث إلى أن الحياة الاجتماعية الحضرية تؤدي إلى ظهور ثقافة جديدة، ومن ثم بروز" شخصية جديدة"، أي بروز نمط شخصية جديدة تختلف عن القديمة شخصية الحضري في مقابل شخصية الريفي فى العالم العربي ، وهو ما يعني أن تأثيرات الحياة الحضرية تكون واضحة على السلوك الإنساني، انطلاقاً من:

أ .نمط حياة، أسلوب حياة جديدة مخالفة لنمط الحياة القديمة الريفية،

ب .ظهور ثقافة جديدة مخالفة للثقافة القديمة التي كان يحملها الريفي. مثالا على ذلك فى تربية وتنشئة النشا نجدان انعدام ثقافة التربية الجنسية في الأوساط الريفية المهاجرة بالطبع في المدن منعدمة ،والتربية الجنسية هي إعطاء معلومات صريحة وسليمة وتكوين شعور سليم تجاه الجنس، وإتاحة الفرصة للنشء ليحصل على خبرة تؤهله للتكيف في المواقف الجنسية في مستقبل حياته، وبمعنى أخر تربية الأولاد والبنات ليكونوا أفضل رجال ، وأفضل سيدات وعليه تسود العلاقات الاجتماعية والجسمانية والعقلية بين أفراد الجنسين.[1] ومما لا شك فيه، أن للفقر كذلك باعتباره الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة لإشباع حاجاتها الأساسية المتغيرة للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، آثاراً سلبية خطيرة على الجوانب الصحية والثقافية من حيث نوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة ومدى توفر فرص التعليم... إلخ. والفقر قبل كل شيء هو الذي يحرم الأسرة من المشاركة الاجتماعية في جميع المجالات الحياتية . سياسية، اقتصادية أو اجتماعية.كما أن تأثير الفقر ليس منفصلاً عن بقية العوامل النفسية والاجتماعية إذ أنه يؤثر ويتأثر بمستوى الطموح لدى الأسرة وبالوضع الطبقي والثقافة السائدة في المجتمع كما يؤثر تأثيراً ملحوظاً في عملية الاتزان النفسي وفي علاقة الفرد بالأسرة والبيئة المحيطة.ولقد أثبتت مجموعة من الدراسات أن الفقر أحد الأسباب الرئيسة لجميع أنواع الانحرافات الاجتماعية كانحراف الأحداث والاتجاه نحو السرقة والإجرام والانحرافات الجنسية بمختلف أشكالها وأنواعها وإدمان الخمور والمخدرات في المحيط الحضري.

[1] خليل ميخائيل معوض:دراسة مقارنة فى ،مشكلات المراهقين فى المدن والريف، دار المعارف ، مصر .ص50

خاتمة:

ارتبط الحياة الحضرية بعدة مشكلات اجتماعية هي بمثابة نتائج فعل الإنسان وفى هذا الإطار تؤكد الدراسات الحضرية التي حاولت منذ عشرينات القرن الماضي تشخيص مشاكل المدن ومحاولة مواجهتها علاوة عن المحاولات التنظيرية الرامية إلى فهم حركية الواقع الحضري ،وما ينطوي عليه من مشكلات ومثالب ولقد نظر بعض البحاثتين إلى هذه المشكلات في ضوء النمو العشوائي غير المخطط ، فساد البيئة أو سوء استعمالها التفكك الاجتماعي الناجم عن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة .والجزائر من المدن التي شهدت في الآونة الأخيرة نمواً حضريا غير مخطط وتحولات سريعة متداخلة ، أدت إلى إحداث أشكال عديدة من التناقض داخل البناء الاجتماعي الحضري ، وظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والايكولوجية ، ومن أهمها الفقر الحضري الأحياء العشوائية البطالة والانحراف والتفكك الأسرى ، انهيار البيئة الفيزيقية القصور الواضح في المرافق والخدمات التلوث الامتداد الفيزيقي غير المخطط هذه الأمور جعل من مسيرة التنمية المستديمة متباطئة وجعل سكان المدينة في خطر على الرغم ما تحمله المدنية من ثقافة في التطور وأصبح الإنسان يفكر في الهروب من الواقع الحضري المزري وبحث عن مكان امن يسوده الأمن والاستقرار.

*** قائمة المراجع:**

1- إسماعيل قيرة :اى مستقبل للفقراء في البلدان العربية ، مخبر الإنسان والمدينة ، جامعة منتورى قسنطينة دون سنة نشر.

2- المؤتمر الاقليمى:سياسات الإسكان نحو تنمية إسكانية مستديمة ، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 14/12 أكتوبر ، 2008.

3- برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية : تخطيط المدن المستدامة توجهات السياسات العامة التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام www.unhabitat.org2009 .

4- رانية محمد علي طه: التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان ،رسالة ماحستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين ، 2010: https://scholar.najah.edu

5- ريبوح بشير: الفاعلون وتأثيرهم في تنظيم السكن، مجلة علوم وتكلنلوجيا ، جامعة منتورى قسنطينة ، عدد 29 جوان ، 2009 .

6- سليمانى جميلة :دراسات فى علم النفس الاجتماعي الفضائي . الآليات النفسية الاجتماعية للمسكن ،دار هومه الجزائر ، 2011 .

7- صبري فارس الهيتى : التخطيط الحضري ، دار اليازورى ،الأردن عمان ،2009.

8- عبد العالى دبلة :مدخل الى التحليل السوسيلوجى ، دار الخلدونية ،الجزائر، ط1 ، 2011 .

9- فتيحة كركوش هروب الأبناء من البيت العائلي والبحث عن الهوية: مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية: ع. 5 خاص: الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الإجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، 2011.

10-محمد الهادى لعروق البيئة والتهيئة الحضرية والمساحات الخضراء فى قسنطينة ، مخبر الدراسات والابحاث حول المغرب العربى والبحر الابيض المتوسط ، 2001 .

11- مخلوف بوكروح :المسرح والمدينة الحضور الحى،مجلة فكر ومجتمع ،العدد 3 ،2010

12-Dorra mahfoudha'changemnt social et solidarité familiale' in acte du colloque op cit 'l'entraide familiale' : نقلا عن رسالة ماجستير لإيمان عبد المؤمن بعنوان القيم الاجتماعية وانحراف المراهقين ، 2005-2006 الجمهورية التونسية .

13- محمد بومخلوف وبوزيد صحروای واخرون:ضغوط الحياة الحضرية وانعكاساتها على التربية الأسرية،دراسة ميدانية بمدينة الجزائر ، مجلة مخبر الوقاية والارغنوميا ،جامعة الجزائر، العدد 1 ، 2007.

14-خليل ميخائيل معوض:دراسة مقارنة فى ،مشكلات المراهقين فى المدن والريف، دار المعارف بمصر. 1981.

15- محمد على قطان :دراسة المجتمع فى البادية والريف والحضر ،ط1، 1979 .